

أثر التسهيلات المباشرة ومخاطرها في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة)

حسن حزوري

أستاذ مساعد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب

الملخص

يعتبر نشاط الائتمان من الموضوعات الشاغلة للنشاط المصرفي وللعاملين فيه، فبحكم وظيفة البنك كوعاء للمدخرات عليه إقراض هذه المدخرات المتاحة وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية لدفع عجلة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية من جهة والبحث عن الربح من جهة أخرى، هدف البحث إلى التركيز على مفهوم الائتمان المصرفي وأنواعه وخصائصه، ودراسة أثر التسهيلات المباشرة ومخاطرها في ربحية المصارف التجارية. ويجب هذا البحث على التساؤلات التالية:

١. هل يوجد أثر لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في العائد على الربحية لبنك بيمو السعودي الفرنسي خلال فترة الدراسة؟
 ٢. هل يوجد أثر لحجم الديون غير العاملة في العائد على الربحية لبنك بيمو السعودي الفرنسي خلال فترة الدراسة؟
- وتم دراسة حالة مصرف بيمو السعودي الفرنسي وتم استخلاص نتائج تبين من خلالها بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية للتسهيلات المباشرة في ربحية المصرف.

الكلمات المفتاحية: الائتمان ، مخاطر الائتمان ، ربحية المصارف

ورد البحث للمجلة بتاريخ ١ / ٢٠١٨

قبل للنشر بتاريخ ١ / ٢٠١٨

1 . المقدمة:

تعتبر التسهيلات الائتمانية والعوائد الناتجة عنهما من الموضوعات الشاغلة للنشاط المصرفي وللعاملين فيه، فبحكم وظيفة البنك كوعاء للمدخرات ، عليه إقراض هذه المدخرات المتاحة وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية لدفع عجلة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية من جهة والبحث عن الربح من جهة أخرى، حيث أن هذه العملية تمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت مصادره الأخرى، وهذا ما يجعل المسؤولين في البنك يولون عناية هامة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبله وذلك من خلال وضع سياسات ملائمة من أجل سلامة المركز المالي للمصرف من جهة وتحقيق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطرة من جهة أخرى.

2 . أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الدور الذي تلعبه التسهيلات الائتمانية المباشرة في كونها تشكل العائد الرئيسي للمصارف التجارية، إضافة إلى أنها تعتبر من عوامل المخاطر المصرفية والتي يعبر عنها بالديون غير العاملة (غير المنتجة)، لما لهذه المخاطر في حال تحققها من تأثير على قوة المصرف ومركزه المالي وقيمتها السوقية، وأيضاً لما لهذه التسهيلات من تأثير على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

3 . أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان علاقة التسهيلات الائتمانية المباشرة في ربحية المصارف التجارية مع تسليط الضوء على المخاطر التي تتعرض لها المصارف بسبب الائتمان.

4 . مشكلة البحث:

إن الظروف الحالية التي يمر بها اقتصادنا أدت بالمصارف إلى الاحجام عن إعطاء القروض والتسهيلات، نتيجة المخاطرة العالية من جهة ونتيجة تعثر عدد كبير من التسهيلات التي كانت ممنوحة خلال الفترات الماضية، ما أدى بالمصارف

إلى فقدان مصدر الدخل الرئيسي لها والذي هو فوائد تلك التسهيلات وإلى الاعتماد على أرباح القطع البنوي لتغطية خسائرها.

وبناء عليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات التالية:

١. هل يوجد أثر لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في العائد على الربحية لبنك

بيمو السعودي الفرنسي خلال فترة الدراسة؟

٢. هل يوجد أثر لحجم الديون غير العاملة في العائد على الربحية لبنك بيمو

السعودي الفرنسي خلال فترة الدراسة؟

5. فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتسهيلات المباشرة ومخاطرها في ربحية المصارف التجارية.

وهنا يتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية للديون غير العاملة واجمالي التسهيلات المباشرة في العائد على الأصول.

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية للديون غير العاملة واجمالي التسهيلات المباشرة في العائد على حقوق الملكية.

6. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: بنك بيمو السعودي الفرنسي بكافة فروعها في سورية

الحدود الزمانية: تشتمل على القوائم المالية الربعية خلال الفترة الممتدة من العام

٢٠١٢ وحتى العام ٢٠١٥.

7. منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك بالعودة إلى الكتب والأبحاث

والمجلات العربية منها والأجنبية، والتي تناولت كلاً من الائتمان المصرفي والعوامل

المتعلقة به، إضافة إلى المراجع المتعلقة بنسب الربحية مع التركيز على العائد على

الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). شملت الدراسة التطبيقية دراسة

وتحليل التسهيلات الائتمانية المباشرة والديون غير العاملة الخاصة بالبنك عينة الدراسة، وذلك بالعودة إلى قوائمها المالية الربعية، إضافة إلى محاولة ربط تلك البيانات وإيجاد تأثيرها بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

8 . الدراسات السابقة:

١ - (خديجة مناد - 2017) العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في

البنوك الأردنية والجزائرية)

هدفت هذه الدراسة الى معرفة ومقارنة العوامل الخمس المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف الأردنية والجزائرية، وهي: العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية، بالعملاء المقترضين، بموظفي التسهيلات الائتمانية، بسياسة المصرف المركزي، وأخيرا بالظروف الاقتصادية. وتوصلت الى وجود تأثير لكل العوامل المذكورة في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف الجزائرية والأردنية ماعدا المرتبطة بالمصرف المركزي، وأشارت الدراسة الى أن اكثر العوامل تأثيرا في المصارف الأردنية الظروف الاقتصادية بينما في المصارف الجزائرية المتعلقة بالعملاء.

٢ - (زايدة دعاء محمد - 2006) التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز

المصرفي الفلسطيني.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على ظاهرة تعثر التسهيلات الائتمانية، حيث تم الحديث عن أهم المؤشرات المصرفية والمالية في الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ بشكل عام، وتم الاستنتاج بأن هناك العديد من العقبات التي تواجه السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، تم الخروج بمجموعة من النتائج كان من أبرزها أن الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية، ساهمت بنسبة عالية في ارتفاع نسب التعثر في المصارف جميعها. وأوضحت الدراسة أن نسبة الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية الممنوحة في المصارف العاملة في فلسطين، خلال السنوات ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٣ من أكثر السنوات تعثراً في المصارف.

٣- (أبو زعيتر باسل - 2006) العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين للفترة (1997-2004).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد قياس الأثر الذي تحدثه العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٩٧ وحتى العام ٢٠٠٤، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها بين نسب المخصصات إلى إجمالي التسهيلات مع العائد على إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية، وإلى وجود علاقة طردية بين صافي الفوائد وحقوق الملكية وعدد الموظفين وعدد الفروع مع العائد على إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية.

٤- أولاً- الائتمان:

١-١ تعريف الائتمان: يُعرف الدين والائتمان بأنهما الشيء نفسه، فالدين التزام بالدفع في المستقبل، والائتمان هو المطالبة باستلام الدفعات في المستقبل وحجم الديون تساوي حجم الائتمان. (عبد الله و الطراد، 2006) كما يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري للعميل (فرد أو شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض، يتمثل في الفوائد والعمولات.

ثانياً- أهمية الائتمان:

من وجهة نظر المصرف التجاري فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع المصرف التجاري أن يضمن الاستثمار والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، كما أنه النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من عوائد المصرف التجاري، ولكنه يعد أيضاً الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة المصرف التجاري نظراً لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار المصرف التجاري إذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يحسن القدرة في الحد منها. ومن جهة أخرى فإن الائتمان المصرفي يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، ففي بعض الأحيان يشار إلى أنه الوقود الذي يحرك عجلة الاقتصاد حيث يتيح تدفق

النقود وعوامل الإنتاج خلال النظام الاقتصادي، كما أنه يقدم الوسائل لاستقرار النشاط الاقتصادي عن طريق العمل على تغيير معدلات الفائدة المستحقة عن استخدام الائتمان. (البطينجي، 2011)

ثالثاً- معايير منح الائتمان:

ان مسؤول منح الائتمان، والذي يسمى أحيانا محلل الائتمان، يقوم بتحليل خمسة معايير لدى المشروع لمنح الائتمان ، للتأكد فيما اذا كان صاحب الطلب يقع ضمن منطقة القبول أو الرفض المحدد من الجهة مانحة الائتمان وهي: (زايدة، 2006)

❖ شخصية العميل: (Character)

ويقصد بها دراسة شخصية العميل المقترض وسمعته، وملامح تلك الشخصية ومدى اقتناع المحلل الائتماني بأمان كامل في التعامل -كمصرف تجاري- مع هذا العميل من منظور ائتماني.

❖ القدرة على الاستدانة: (Capacity)

وتعنى قياس قدرة العميل المقترض على تحقيق الدخل، وبالتالي قدرته على سداد القرض وخدمته (أي الالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات الخ...)

❖ رأس مال العميل: (Capital)

ويقصد بها الملاءة المالية للعميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له حين تأزم الأمور لديه، ومن ثم استعادة المصرف التجاري لما سبق ومنحه لذلك العميل في أسوأ الظروف.

❖ الضمان: (Collateral)

وهي نقطة محورية في مختلف عمليات الائتمان ومنح القروض. حيث تعنى ضرورة أن يحصل المصرف على ضمانات كافية تؤهله لاسترداد ما سبق، من خلال قيامه بالتصرف في هذه الضمانات وقت تأزم الأمور لدى عميله، وحصوله من خلال تسيلها -أو التصرف فيها بشكل أو بآخر- على مستحقاته.

❖ الظروف الاقتصادية: (Conditions)

والمقصود بها هي قيام المحلل الائتماني بدراسة المناخ الاقتصادي العام والذي يعمل فيه كل من المصرف التجاري والعميل طالب الائتمان، ومدى تناسب نشاط العميل مع الاتجاه الاقتصادي العام السائد من عدمه، وذلك لتأثر قدرة العميل بهذا المناخ بشكل أو بآخر.

ثانياً: مخاطر الائتمان:

تعريف مخاطر الائتمان: "احتمال الخسارة الذي قد ينتج عن عدم وفاء بعض المقترضين للالتزامات المستحقة عليهم والمترتبة عن الاقتراض، سواء التي تخص فائدة أو أصل الدين المتفق عليهما في التواريخ المحددة بالكامل"، (منسي، 2006) كما تعرف أيضاً بأنها "الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة". (حشاد، 2005)

أنواع مخاطر الائتمان: تعددت أنواع مخاطر الائتمان نظراً لاختلاف طبيعة الأعمال في المصارف التجارية نذكر منها: (الخطيب، 2005)

أ- **مخاطر السيولة:** يجب تحديد المفهوم الواضح بالنسبة للشكل الأمثل للتسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها العملاء، بحيث لا تتطابق فقط مع قواعد الإقراض المقررة بل يجب أن تتصرف إلى مدى التوافق مع آجال مصادر أموال المصرف التجاري.

ب- **مخاطر التسعير:** يجب بناء تسعير المنتجات على أساس التكلفة سواءً التاريخية أو السوقية محملة بنسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين وصولاً إلى سعر الإقراض الأساسي. لذا يجب القيام بسياسة ربط مستوى المخاطرة بالأعباء التي يتحملها العملاء.

ت- **مخاطر مرتبطة بفترة التسهيل:** يجب أن لا يتم المغالاة في تقصير هذه الفترات أو زيادتها مما يحول العوائد المتوقعة إلى اتجاه آخر.

ث- **مخاطر تقلب أسعار العملات:** يجب أن يتم الاهتمام بهذه الجزئية في كافة الحالات التي تتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية.

ج- **مخاطر التشغيل:** يجب إجراء التحديث المستمر للمعلومات الخاصة بالعملاء والتي تمثل حجر الزاوية في اتخاذ القرارات الائتمانية اليومية.
ثالثاً: الربحية:

3-1 - تعريف الربحية :

يمكن تعريف ربحية المؤسسة بأنها "مُحصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، تُعبّر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية." (عقل، 2016) وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.

3-2 - **مصادر الربحية :** تستمد المصارف التجارية دخلها من مصدرين رئيسيين هما: (أبو موسى، 2000)

- الدخل الآتي من الاستثمار في القروض والأوراق المالية، وينتج عن هذا الاستثمار دخل، يُعبّر عنه بالفوائد.
- الدخل الآتي من توفير الخدمات على العملاء، وبصورة رئيسية تشمل تقديم الكفالات وفتح الاعتمادات المستندية وتحويل الأموال الخ...، ويُعبّر عن هذا الدخل بالعمولات.

3-3 - **وسائل تعظيم الربحية :** هناك عدة طرق يمكن من خلالها تحسين الربحية في المصارف التجارية منها:

- البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها المصرف التجاري في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين.
- رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية، التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها.
- الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف المصرف التجاري.
- ترشيد النفقات وضغطها ولا سيما في المصاريف العامة.

3-4 - **العوامل المؤثرة في الربحية:** هنالك عدة عوامل -داخلية وخارجية- تؤثر على ربحية المصارف التجارية منها: (المشهورى، 2007)

- أسعار الفائدة: حيث تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازداد هامش سعر الفائدة على القروض.
- هيكل الودائع: كلما ازدادت الودائع بصفة عامة كلما ازدادت الربحية من خلال الاستثمار والإقراض وخصوصاً ودائع التوفير.
- توظيف الموارد: كلما وجهت المصارف التجارية توظيفاتها وتسهيلات الائتمانية إلى الجوانب التي تحقق ربحية أكبر، كلما ازدادت ربحية هذه المصارف التجارية، حيث إن الإيراد المتولد عنها يعتبر المصدر الأساسي لربحية المصرف التجاري.
- السياسة النقدية: تلعب السياسة النقدية دوراً بالغ الأهمية في التأثير على إدارة موجودات المصارف التجارية ومطلوباتها من خلال الرقابة على الائتمان المصرفي، فحين تتجه سياسة المصرف المركزي نحو التخفيف من الفوائد على القروض وتخفيض أسعار إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني فإن هذا يشجع الطلب على القروض وبالتالي تشجيع التمويل والاستثمار مما يحقق إيرادات للمصرف ويزيد من معدلات ربحيته.

3-5- أساليب قياس الربحية: تتعدد النسب المستخدمة لقياس الربحية في المصارف التجارية ومن أهم هذه النسب المستخدمة لقياس الربحية: (Brigham, Joel, 2004)

❖ العائد على الموجودات: (Return on Assets ROA) :

يعتبر هذا المعدل من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية العمليات، حيث تستند إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه، وتعد أيضاً معياراً نسبياً لقياس كفاءة الإدارة في استخدام موجودات المصرف الموضوعة بتصرفها من مختلف المصادر.

ويمكن حساب هذا المعدل من خلال المعادلة التالية:

معدل العائد على الموجودات (ROA) = (صافي الربح بعد الضريبة) / (الموجودات)

❖ العائد على حقوق المساهمين: (Return on Equity ROE) :

يُعبّر هذا المعدل على كفاءة المصرف التجاري في استخدام موارده الذاتية من خلال قياس مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح، أي أن هذا المعدل يبين ربحية

كل دولار (أو أي وحدة نقدية) مستثمر من قبل المالكين، حيث أنه كلما ارتفع هذا المعدل، كلما دل على الكفاءة بضمان تحقيق عائد أكبر والعكس صحيح. ويمكن حساب هذا المعدل من خلال المعادلة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) = (صافي الربح بعد الضريبة) / (حقوق الملكية).

رابعاً: الدراسة التطبيقية

1-4 لمحة عن مصرف بيمو السعودي الفرنسي:

بدأ مصرف بيمو السعودي الفرنسي أعماله في سورية عام ٢٠٠٤، ليكون بذلك أول مصرف سوري تجاري خاص في سوريا. وهو شركة مساهمة مغلقة سورية خاصة، مرخصة بقرار رئيس مجلس الوزراء السوري رقم ١٨ بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٠٣ وجمع مصرف بيمو السعودي الفرنسي اسم مؤسسيه عند إنشائه: مصرف بيمو اللبناني ش.م.ل والمصرف السعودي الفرنسي.

وفي تشرين الثاني من العام ٢٠٠٧ تمت المصادقة على قرار مجلس النقد والتسليف المتضمن الموافقة للمصرف بالمساهمة في تأسيس شركة وساطة مالية تحت اسم شركة بيمو السعودي الفرنسي المالية المساهمة المغلقة وقام بتسديد مساهمته المتمثلة بنسبة ٧٤.٦٧% من رأس مال الشركة في شباط من العام ٢٠٠٨ .

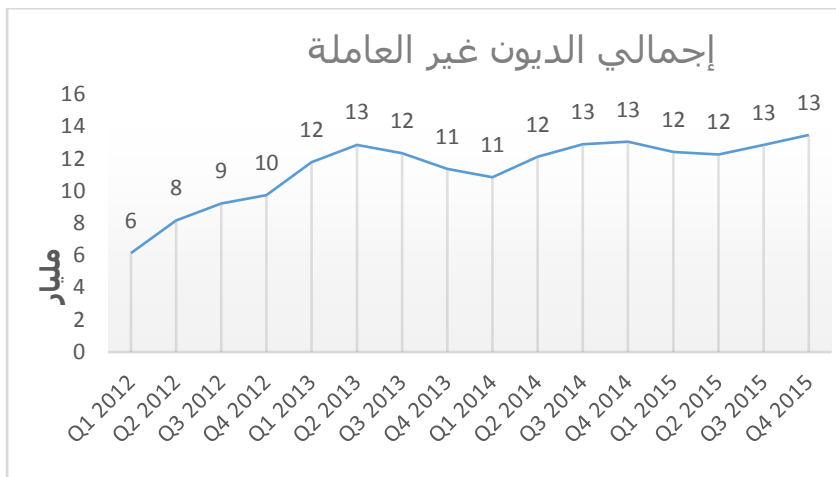
2-4 القروض غير العاملة :

تكون الفئات المعتمدة لتصنيف الديون حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف وفق الآتي : - **الديون المنتجة**: ديون متدنية المخاطر - ديون عادية / مقبولة المخاطر - ديون عادية / تتطلب اهتماماً خاصاً.

- **الديون غير المنتجة**: ديون دون المستوى العادي المقبول - ديون مشكوك بتحصيلها - الديون الرديئة.

الشكل رقم (١)

إجمالي الديون غير العاملة لمصرف بيمو خلال سنوات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي.

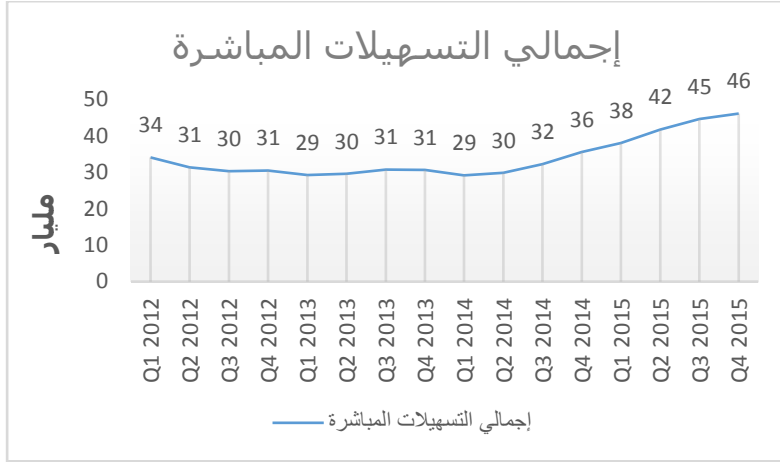
نلاحظ من الشكل البياني (١) أن الديون غير العاملة لدى مصرف بيمو السعودي الفرنسي كانت عالية في الربع الأول من الدراسة حيث تجاوزت ٦,١ مليار ليرة سورية وبقيت هذه الديون مستمرة في الارتفاع لتبلغ مع نهاية العام ٢٠١٢ ما مقداره ٩,٧ مليار ليرة سورية. وفي العام ٢٠١٣ ازدادت هذه الديون عن العام السابق لكنها بقيت دون تغير كبير كما في العام السابق، حيث بدأت في الربع الأول بما مقداره ١١,٨ مليار، إرتفعت في الربع الثاني إلى ١٢,٨ مليار ثم بدأ حجم هذه الديون بالانخفاض ليبلغ ١٢,٣ في الربع الثالث، و ١١,٣ في الربع الرابع. لكن العام ٢٠١٤ كان مختلفاً عن سابقه حيث شهد ارتفاعاً في إجمالي تلك الديون لتبلغ ١٠,٨ مليار ليرة، ١٢,١ مليار ليرة، ١٢,٩ مليار ليرة، ١٣ مليار ليرة على التوالي.

وفي العام ٢٠١٥ كان هناك تذبذب في إجمالي الديون غير العاملة، حيث بلغت تلك الديون مع نهاية العام ٢٠١٥ ما مقداره ١٣,٤ مليار ليرة سورية، وهو أكبر رقم في إجمالي الديون غير العاملة يصل إليه المصرف خلال فترة الدراسة.

3-4 إجمالي التسهيلات المباشرة:

الشكل رقم (٢)

إجمالي التسهيلات المباشرة لدى مصرف بيمو خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي.

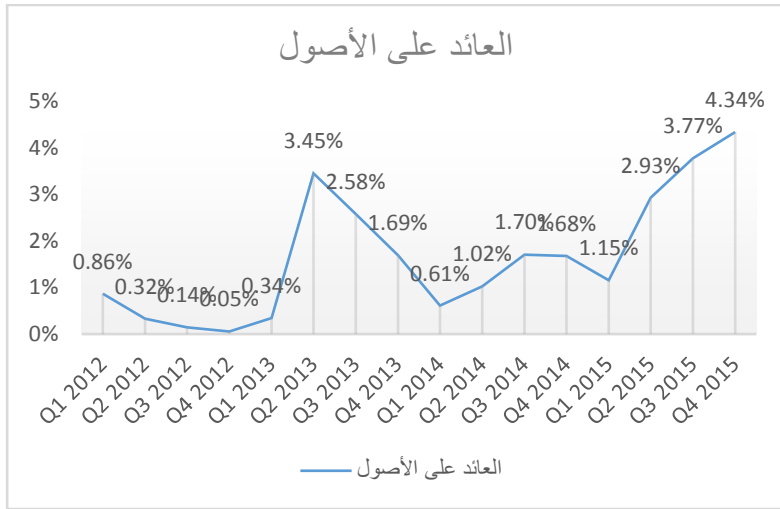
نلاحظ من الشكل البياني (٢) حدوث انخفاض في التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل مصرف بيمو السعودي الفرنسي خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٢ بالمقارنة مع الربع السابق، حيث حدث انخفاض من ٣٤ مليار ليرة سورية إلى ٣١,٤ مليار ليرة سورية ومع الربع الثاني كان هناك تذبذبات في إجمالي تلك التسهيلات فنلاحظ انخفاضها في الربع الأول من العام ٢٠١٣ إلى ٢٩,٣ مليار ليرة سورية وارتفاعها في الربع الثالث لتبلغ في نفس العام ٣٠,٨ مليار ليرة سورية. وتعود تلك التذبذبات إلى الحالة الاقتصادية التي كانت سائدة خلال تلك الفترة حيث كان هناك تخوف كبير لدى المصارف من منح أية قروض بسبب المخاطرة العالية وتعرثر عدد كبير جداً من القروض الممنوحة، وهو ما أدى بالمصرف لأن يكون حذراً للغاية عند إعطائه لأية تسهيلات، عدا عن عزوف الكثير من المستثمرين عن طلب القروض المصرفية بسبب التخوف من الحالة الاقتصادية السائدة آنذاك. نلاحظ أيضاً أنه ومع بداية الربع الثالث من العام ٢٠١٤ بدأت تلك التسهيلات تشهد ارتفاعاً مستمراً، حيث بلغت التسهيلات خلال تلك الفترة ٣٢,٢ مليار ليرة سورية، ارتفعت في الربع الرابع من نفس العام لتبلغ ٣٥,٦ مليار ليرة سورية. وبقت هذه التسهيلات تشهد نمواً خلال العام ٢٠١٥ حيث بلغت ٣٨ مليار، ٤١,٧ مليار، ٤٤,٦ مليار، ٤٦,١ مليار ليرة. ويرجح

الباحث حالة النمو هذه في التسهيلات المباشرة إلى أن المصارف عادت لتمنح القروض بقوة ولكن مع وجود ضمانات كبيرة، حيث كانت تكتفي سابقاً بسمعة العميل وبعض الضمانات وقوة المركز المالي للمنشأة، عدا عن انطلاق عدد كبير من المشاريع والتي تحتاج إلى التمويل خلال هذه الفترة.

4-4 العائد على الأصول:

الشكل رقم (٣)

العائد على الأصول لمصرف بيمو خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث وبإعتماد على القوائم المالية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي.

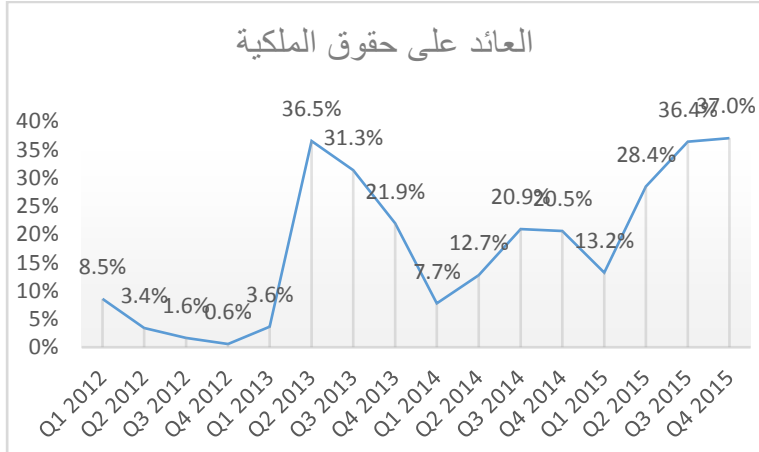
نلاحظ من خلال الشكل البياني (٣)، أن معدل العائد على الأصول لدى مصرف بيمو السعودي الفرنسي شهد حدوث انخفاضات متتالية خلال العام ٢٠١٢، وتعود تلك الانخفاضات إلى تدني العائدات الناتجة عن صافي هامش الفائدة من جهة، إضافة إلى ارتفاع المصروفات التشغيلية لدى المصرف من جهة أخرى. ومع الربع الثاني من العام ٢٠١٣ كان هناك ارتفاع كبير في العائد على الأصول، نتج وبشكل كامل عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي لدى المصرف، حيث تجاوزت تلك الأرباح ٤,٦ مليار ليرة سورية، ما لبث العائد على الأصول في الانخفاض وذلك حتى الربع

الأول من العام ٢٠١٤، ثم عاد في الربع الثاني للنمو . وعلى الرغم من حدوث انخفاض نسبي في العائد على الأصول خلال الربع الأخير من العام ٢٠١٤ والربع الأول من العام ٢٠١٥، إلا أن المصرف استطاع خلال هذه الفترة تحقيق أرباح فعلية دون الاعتماد على أرباح القطع البنوي، حيث أنه خلال العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وحتى الربع الثاني من العام ٢٠١٤ كانت الأرباح لدى المصرف هي أرباح قطع بنوي فقط، أي أنه وبإهمال تلك الأرباح ينتج لدى المصرف خسائر فعلية. واستطاع المصرف مع بداية الربع الثالث من العام ٢٠١٤ واستمر في ذلك حتى نهاية العام ٢٠١٥، وهو ما أدى في إلى حدوث زيادة ملحوظة في العائد على تلك الأصول. والجدير بالذكر أن بعض الانخفاضات في العائد على الأصول تعود إلى زيادة حجم تلك الأصول خلال فترة الدراسة دون حدوث توظيف فعلي لها.

4-5 العائد على حقوق الملكية:

الشكل رقم (٤)

العائد على حقوق الملكية لمصرف بيمو خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على القوائم المالية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي.

نلاحظ من الشكل البياني (٤) وجود تشابه نسبي في العائد على حقوق الملكية مع العائد على الأصول لدى مصرف بيمو السعودي الفرنسي، حيث كان هناك انخفاض في هذا العائد خلال العام ٢٠١٢، وحدث ارتفاع كبير في العائد في الربع الثاني من

العام ٢٠١٣، نتيجة الارتفاع الكبير في الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم المصرف المركزي للقطع البنوي لديه. في العام ٢٠١٤ كان شهد الربع الأول والثاني والثالث ارتفاعاً في العائد على حقوق الملكية، وذلك بسبب أرباح القطع البنوي بشكل رئيسي، خاصة وأن مصرف بيمو لم يستطع تحقيق أرباح حقيقية حتى الربع الثالث من العام ٢٠١٤ كما ذكرنا سابقاً. ومع العام ٢٠١٥ كان هناك ازدياد في العائد على حقوق الملكية حيث بلغ مع نهاية العام ٢٠١٥ ما مقداره ٣٧%، مترافقاً مع الازدياد الملحوظ أيضاً في التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل المصرف. كان هناك تذبذبات في حقوق الملكية لدى مصرف بيمو بين ارتفاع وانخفاض خلال الأعوام الثلاث الأولى للدراسة فيما شهدت السنة الأخيرة للدراسة حدوث زيادة في حقوق الملكية للمصرف لتبلغ ١٨ مليار ليرة سورية بعد أن كانت ٧ مليار ليرة فقط في نهاية العام ٢٠١٢.

4-6 الدراسة الإحصائية للديون غير العاملة وإجمالي التسهيلات الائتمانية في العائد على الأصول:

الجدول رقم (١)

معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرات

	X1	X2	Y1
	1	.356	.640**
X1		.176	.008
	16	16	16
	.356	1	.693**
X2		.176	.003
	16	16	16
	.640**	.693**	1
Y1		.008	.003
	16	16	16

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

بلغت معنوية الارتباط بين الديون المعدومة والعائد على الأصول لدى مصرف بيمو ٠,٠٠٨ أي أن الارتباط معنوي وبدرجة جيدة تبلغ ٦٤%. كما بلغت معنوية الارتباط بين إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة من قبل المصرف والعائد على الأصول ٠,٠٠٣ أي أن الارتباط هنا معنوي أيضاً وهو ارتباط جيد أيضاً تبلغ قوته ٦٩,٣%.

الجدول رقم (٢)

جدول ANOVA^a اختبار معنوية النموذج

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18.473	2	9.236	12.459	.001 ^b
	Residual	9.638	13	.741		
	Total	28.110	15			

a. Dependent Variable: Y1

b. Predictors: (Constant), X2, X1

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول السابق أن معنوية النموذج قد بلغت ٠,٠٠١ أي أن النموذج معنوي، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للديون غير العاملة وإجمالي التسهيلات المباشرة في العائد على الأصول.

4-7 الدراسة الإحصائية للديون غير العاملة وإجمالي التسهيلات الائتمانية في العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (٣)

معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرات

		X1	X2	Y2
X1	Pearson Correlation	1	.356	.684**
	Sig. (2-tailed)		.176	.003

	N	16	16	16
X2	Pearson Correlation	.356	1	.581*
	Sig. (2-tailed)	.176		.018
	N	16	16	16
Y2	Pearson Correlation	.684**	.581*	1
	Sig. (2-tailed)	.003	.018	
	N	16	16	16
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).				

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من جدول الارتباط السابق أن معنوية الارتباط بين الديون المعدومة والعائد على حقوق الملكية قد بلغت ٠,٠٠٣ وهو ارتباط معنوي، وهو ارتباط جيد نسبياً، تبلغ قوته ٦٨,٤%. كما بلغت معنوية الارتباط بين إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة من قبل مصرف بيمو والعائد على حقوق الملكية ٠,٠١٨ أي أن الارتباط هنا معنوي أيضاً، وهو ارتباط مقبول تبلغ شدته ٥٨,١%.

الجدول رقم (٤)

جدول ANOVA^a اختبار معنوية النموذج

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1551.214	2	775.607	9.667	.003 ^b
Residual	1043.036	13	80.234		
Total	2594.251	15			

a. Dependent Variable: Y2

b. Predictors: (Constant), X2, X1

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول السابق أن معنوية النموذج قد بلغت ٠,٠٠٣ أي أن النموذج معنوي، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للديون غير العاملة وإجمالي التسهيلات المباشرة في العائد على حقوق الملكية.

النتائج :

١. كان الارتباط بين الديون غير العاملة والعائد على الأصول لدى مصرف بيمو السعودي الفرنسي ارتباطاً معنوياً بلغت شدته ٦٤%، وكان الارتباط بين إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة من قبل المصرف والعائد على الأصول ارتباطاً معنوياً أيضاً، وكانت شدته ٦٩,٣%.

٢. وكانت معنوية النموذج لكل من المتغيرين المستقلين X1 (الديون غير العاملة X2 (إجمالي التسهيلات المباشرة) مع المتغير التابع Y1 (العائد على الأصول) ٠,٠٠١ وبالتالي يوجد أثر لكل من الديون غير العاملة وإجمالي التسهيلات المباشرة في العائد على الأصول لدى مصرف بيمو السعودي الفرنسي.

٣. كان الارتباط بين الديون غير العاملة والعائد على حقوق الملكية لدى مصرف بيمو السعودي الفرنسي ارتباطاً معنوياً بلغت شدته ٦٨,٤%، وكان الارتباط بين إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة من قبل المصرف والعائد على حقوق الملكية ارتباطاً معنوياً أيضاً، وكانت شدته ٥٨,١%.

٤. وكانت معنوية النموذج لكل من المتغيرين المستقلين X1 (الديون غير العاملة X2 (إجمالي التسهيلات المباشرة) مع المتغير التابع Y2 (العائد على حقوق الملكية) ٠,٠٠٣ وبالتالي يوجد أثر لكل من الديون غير العاملة وإجمالي التسهيلات المباشرة في العائد على حقوق الملكية لدى مصرف بيمو السعودي الفرنسي.

التوصيات :

بناء على نتائج البحث، يوصي الباحث بما يلي:

١. على المصرف العمل على زيادة دخله الحقيقي وعدم الاكتفاء من الأرباح الناتجة عن إعادة تقييمه لمركز القطع البنوي، مع محاولة إيجاد مصادر دخل

للمصرف من غير الفوائد بهدف تنويع مصادر الدخل وتقليل المخاطر الناتجة عن تعثر العملاء.

٢. يجب على المصرف وضع سياسة ائتمانية واضحة تتضمن سقوفاً لمبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة، وفق القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية، في محاولة منه لتجنب تركيز تلك التسهيلات والتي بدورها تزيد من المخاطرة، وأن يعمل المصرف على مراقبة الائتمانات الممنوحة

٣. أن يقيم الوضع المالي للعملاء باستمرار، والتأكد من كفاية الضمانات وإعادة تقييمها بشكل دوري بهدف تغطية الائتمانات الممنوحة.

المراجع

الكتب:

١. حشاد نبيل، ٢٠٠٥- دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية. موسوعة بازل II، الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.
 ٢. الخطيب سمير، ٢٠٠٥- قياس وإدارة المخاطر بالبنوك. منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
 ٣. عبد الله خالد، الطراد إسماعيل، ٢٠٠٦- إدارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية-. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
 ٤. منسي عبد العاطي، ٢٠٠٦- إدارة المنشآت المالية. الجزء الأول، الطبعة الثالثة، جامعة قناة السويس، مصر.
- الرسائل والأطروحات العلمية والمجلات المحكمة:
٥. أبو زعيتر باسل، ٢٠٠٦- العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (١٩٩٧-٢٠٠٤). رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٦. أبو كمال ميرفت، ٢٠٠٧- الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٧. أبو موسى رسميه، ٢٠٠٠- أثر جودة الخدمة على الربحية ورضا العملاء في المصارف الأردنية (دراسة مقارنة بين بنك الإسكان والبنك الإسلامي الاردني). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
٨. البطني فادي، ٢٠١١- مدى ادراك محلي الائتمان لإجراءات المحاسبة الإبداعية (حالة المصارف العاملة في فلسطين). رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٩. زليدة دعاء، ٢٠٠٦- التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني " دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة ". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
١٠. المشهراوي أحمد، ٢٠٠٧- أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥). رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
١١. مناد خديجة، ٢٠١٧- العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الأردنية والجزائرية. مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي في تندوف، الجزائر، المجلد ٤، العدد ٤، الصفحات: ١-١١.
- التقارير والنشرات الرسمية:
١٢. القوائم المالية الربعية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي لعام ٢٠١٢-٢٠١٥.
- المراجع الأجنبية:
- 13.Brigham E., Joel H., 2004- Fundamentals of Financial Management. South-Western, tenth edition, Ohio, USA.

The Impact of Direct Facilitation and its Risks on Commercial Banks' Profitability (Case study)

Hassan Hazzouri

Dept. of Financial and Banking Sciences , Faculty of Economic,
University of Aleppo

Abstract

The credit activity is one of the topics that concern the banking activity and its employees. As the bank's function as a savings vessel , it is to lend these available savings and distribute them to various economic sectors to push the process of economic activity and achieve the goals of the economic development plan on the one hand and the search for profit. Bank credit, types and characteristics, and study the impact of direct facilities and their risks in the profitability of commercial banks. This research answers the following questions:

١. Is there an impact of the total direct credit facilities on the profitability of Bemo Saudi Fransi during the study period?

٢. Is there an impact on the size of the non-performing debt on the profitability of Bemo Saudi Fransi during the study period?

The case of Bemo Saudi Fransi Bank was studied and results were obtained showing that there is a statistically significant impact of the direct facilities in the profitability of the bank.

Keywords: credit, credit risk, profitability of banks

Received / /2018

Accepted / /2018